**ذكر نماذج لتطبيق هذا الأصل في سياق الرد والمناقشة للأشاعرة**

***بحث فى : توحيد الصفات***

*إعداد / منة الله مجدى بهجت*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

[*Menna.Magdy@mediu.ws*](mailto:Menna.Magdy@mediu.ws)

**خلاصة هذا البحث فى : ذكر نماذج لتطبيق هذا الأصل في سياق الرد والمناقشة للأشاعرة**

**الكلمات الافتتاحيه : نماذج، تطبيق، سياق**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة ذكر نماذج لتطبيق هذا الأصل في سياق الرد والمناقشة للأشاعرة**

* ***. موضوع المقالة***

وبعد هذه المقدمة العامة يمكن ذكر نماذج لتطبيق هذا الأصل في سياق الرد والمناقشة للأشاعرة، ومنها:

1. إذا كان التجسيم لازمًا لبعض الصفات؛ فهو لازم للصفات التي أثبتموها، وبالعكس

أي: إذا لم يكن التجسيم لازمًا للصفات التي أثبتموها، فلا يلزم في الصفات التي نفيتموها، وهكذا.

والنتيجة أنكم إما أن تثبتوا جميع الصفات؛ لأنها لا تستلزم التجسيم، أو تنفوها كلها لاستلزامها التجسيم. وهذا وارد في جميع الصفات التي نفاها متأخرو الأشاعرة كصفة الرضا، والغضب، والرحمة، والوجه، واليد، والاستواء، والمجيء وغير ذلك.

واعلم بأن نفاة الصفات من المعتزلة والجهمية والقرامطة والباطنية، ومن وافقهم من الفلاسفة، يقولون: "إذا قلتم: إن القرآن غير مخلوق، وإن لله تعالى علمًا، وقدرة، وإرادة، فقد قلتم بالتجسيم؛ فإنه قد قام دليل العقل على أن هذا يدل على التجسيم؛ لأن هذه معانٍ لا تقوم بنفسها، لا تقوم إلا بغيرها، سواء سميت صفاتٍ أو أعراضًا، أو غير ذلك. قالوا: ونحن لا نعقل قيام المعنى إلا بجسم، فإثبات معنى يقوم بغير جسم غير معقول".

هذه خلاصة شبهة، واستدلال نفاة جميع الصفات، دون تفريق بين صفات المعاني وغيرها.

وحينئذ؛ فإن الأشعري سيرد عليهم بإثباتهم لأسماء الله وعدم استلزامها للتجسيم، فكذلك هذه الصفات التي أثبتها. فهو يقول: "بل هذه المعاني يمكن قيامها بغير جسم، كما أن عندنا وعندكم إثبات عالم، قادر، ليس بجسم". وهذا جواب صحيح، ولذلك فالمُثبت لجميع الصفات الواردة سيقول للأشعري معلقًا على جوابه السابق لنفاة جميع الصفات: "الرضا، والغضب، والوجه، واليد، والاستواء والمجيء (وغيرها كذلك)، فأثبتوا هذه الصفات أيضًا، وقولوا: إنها تقوم بغير جسم".

وحينئذ سيعترض الأشاعرة قائلين: "لا يعقل رضًا وغضب إلا ما يقوم بقلب هو جسم، ولا نعقل وجهًا ويدًا إلا ما هو بعض من جسم". وحينئذ فيجيبهم أهل السنة بقولهم: "ولا نعقل علمًا إلا ما هو قائم بجسم، ولا قُدرة إلا ما هو قائم بجسم، ولا نعقل سمعًا وبصرًا وكلامًا إلا ما هو قائم بجسم، فلم فرقتم بين المتماثلين؟ وقلتم: إن هذه يمكن قيامها بغير جسم، وهذه لا يمكن قيامها إلا بجسم، وهما في المعقول سواء". وهذا مما لا مَحِيدَ للأشاعرة عنه؛ لأنه لا فرق بين ما نفوه وما أثبتوه.

ويمكن صياغة هذه الحجة بعبارة أخرى فقال: "إن من نفى شيئًا من الصفات لكون إثباته تجسيمًا وتشبيهًا، يقول له المثبت: قولي فيما أثبته من الصفات والأسماء، كقولك فيما أثبته من ذلك؛ فإن تنازعا في الصفات الخبرية، أو العلو، أو الرؤية أو نحو ذلك وقال له النافي: هذا يستلزم التجسيم والتشبيه؛ لأنه لا يعقل ما هو كذلك إلا الجسم.

قال المثبت: لا يعقل ما له حياة وعلم وقدرة، وسمع، وبصر، وكلام وإرادة إلا ما هو جسم؛ فإذا جاز لك أن تثبت هذه الصفات وتقول: إن الموصوف بها ليس بجسم، جاز لي مثل ما جاز لك من إثبات تلك الصفات مع أنّ الموصوف بها ليس بجسم؛ فإذن جاز أن يثبت مسمى بهذه الأسماء ليس بجسم.

فإن قال له: هذه معان وتلك أبعاض، قال له: الرضا والغضب والحب والبُغض معان، واليد والوجه -وإن كان بعضًا- فالسمع والبصر والكلام أعراض لا تقوم إلا بِجسم؛ فإن جاز لك إثباتها مع أنها ليست أعراضًا ومَحَلُّها ليس بجسم، جاز لي أن أثبت هذه مع أنها ليست أبعاضا".

ولكن الأشاعرة يعترضون ويقولون: "الغضب هو غليان دم القلب لطلب الانتقام، والوجه هو ذو الأنف والشفتين واللسان والخد، أو نحو ذلك".

فيجيبهم المثبتة بقولهم: "إن كنتم تريدون غضب العبد ووجه العبد، فوزانه أن يقال لكم: ولا يعقل بصر إلا ما كان بشحمه، ولا سمع إلا ما كان بصماخ، ولا كلام إلا ما كان بشفتين ولسان، ولا إرادة إلا ما كان لاجتلاب منفعة أو استدفاع مضرة، وأنتم تثبتون لله السمع والبصر والكلام والإرادة على خلاف صفات العبد.

فإن كان ما تثبتونه مماثلًا لصفات العبد لزمكم التمثيل في الجميع، وإن كنتم تثبتونه على الوجه اللائق بجلال الله تعالى من غير مماثلة بصفات المخلوق؛ فأثبتوا الجميع على هذا الوجه المحدود، ولا فرق بين صفة وصفة؛ فإن ما نفيتموه من الصفات فيه نظير ما أثبتموه.

فإما أن تعطلوا الجميع، وهو ممتنع، وإما أن تمثلوه بالمخلوقات وهو ممتنع، وإما أن تثبتوا الجميع على وجه يختص به لا يماثله فيه غيره، وحينئذ فلا فرق بين صفة وصفة، فالفرق بينهما بإثبات أحدهما ونفي الآخر فرارًا من التشبيه والتجسيم قول باطل، يتضمن الفرق بين المتماثلين، والتناقض في المقالتين".

ولا تحتاج هذه المناقشة إلى تعليق؛ لأنّ التناقض واضح في تفريقهم بين ما يلزم منه تجسيم وتشبيه، وبين ما لا يلزم منه ذلك؛ لأن هذه الصفات كلها يتصف بها المخلوق، فإن لزم في بعضها التشبيه لزم في الباقي، وإن لم يلزم في بعضها لم يلزم في الباقي.

ولذلك فإن الأشاعرة يرجعون في التفريق إلى دليل العقل، فيقولون: ما دل عليه العقل وجب إثباته، وما لم يدل عليه العقل فيجب نفيه، أو على الأقل التوقف فيه.

فيقول الأشعري -معللًا تفريقه بين إثبات الصفات السبع ونفي ما عداها-: "تلك الصفات أثبتها بالعقل، لأن الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام، أو ضد ذلك".

ولسائر أهل الإثبات ثلاثة أجوبة: أحدها: أن عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، وهذا مبني على مسألة واضحة جدًّا يقر بها كل عاقل، وهي أن عدم العلم ليس علمًا بالعدم، فعدم علمي بوجود كتاب، أو مدينة من المدن المغمورة، أو وجود شخص ما؛ لا يعني أن هذه الأمور غير موجودة، بل قد تكون موجودة وقد يكون علمها غيري، فعدم علمي بها ليس علمًا بعدمها، وهذا لو أنكره إنسان لعد من أجهل الناس.

ولذلك فإنه يقال للأشاعرة: عدم الدليل المعين، الذي هو دليل العقل، والذي قلتم: إنه لم يدل على ما عدا الصفات السبع، لا يستلزم عدم المدلول المعين الذي هو باقي الصفات، "فهب أن ما سلكته من الدليل العقلي لا يثبت ذلك؛ فإنه لا ينفيه، وليس لك أن تنفيه بغير دليل؛ لأنّ النافي عليه الدليل كما على المثبت".

الثاني: أن يقال: إذا كان دليل العقل لم يثبت هذه الصفات؛ وعدم إثباته لها ليس دليلا على نفيها، فإن هناك دليلًا آخر دل عليها، وهو دليل السمع "ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالم عن المعارض المقاوم". وهذا الوجه الثاني مترتب على الوجه الأول.

الثالث: "أن يُقال: يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات، فيُقال: نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشاهد والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في معقولاته ومأموراته، وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة، تدل على حكمته البالغة كما يدل التخصيص على المشيئة وأولى، ولقوة العلة الغائية. ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم وأعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة".

ولا فرق بين استدلالهم بالعقل على الإرادة والعلم، وبين استدلال غيرهم به على الحب والبغض، والحكمة والرحمة وغيرها.

وهذه الوجوه الثلاثة مبينة أن احتجاجهم بدليل العقل على الصفات السبع لا يدل على نفي ما عداها من الصفات الثابتة؛ ولكن لو عاد الأشعري وقال: صحيح أنني أثبت هذه الصفات بالعقل، ولكني أيضًا نفيت ما عداها بالعقل؛ لأنها تستلزم التجسيم.

وحينئذ يعود الكلام إلى ما ذكر أولًا في بداية هذه المناقشة ويقال له: "القول في هذه الصفات التي تنفيها كالقول في الصفات التي أثبتها، فإن كان هذا مستلزمًا للتجسيم فكذلك الآخر، وإن لم يكن مستلزمًا للتجسيم فكذلك الآخر". فدعواه التفريق بينهما باطل وهو متناقض كما تقدم.

هذا هو أهم الأمثلة التي تلزمهم الحجة، وهو مثال شامل لجميع الصفات التي نفاها الأشاعرة.

وهناك أمثلة أخرى ترجع إلى ما سبق ومنها:

2. تطبيقه في صفة النزول:

وذلك مثل أنه إذا قال: النزول والاستواء ونحو ذلك، من صفات الأجسام؛ فإنه لا يعقل النزول والاستواء إلا لجسم مركب، والله سبحانه منزه عن هذه اللوازم، فيلزم تنزيهه عن الملزوم، أو قال: هذه حادثة، والحوادث لا تقوم إلا بجسم مركب، وكذلك إذا قال: الرضا والغضب والفرح والمحبة ونحو ذلك من صفات الأجسام.

فإنه يقال له: وكذلك الإرادة، والسمع، والبصر، والعلم، والقدرة من صفات الأجسام، فإنا كما لا نعقل ما ينزل، ويستوي، ويغضب، ويرضى، إلا جسمًا، لم نعقل ما يسمع، ويبصر، ويريد، ويعلم، ويقدر، إلا جسمًا. فإذا قيل: سمعه ليس كسمعنا، وبصره ليس كبصرنا، وإرادته ليست كإرادتنا، وكذلك علمه وقدرته. قيل له: وكذلك رضاه ليس كرضانا، وغضبه ليس كغضبنا، وفرحه ليس كفرحنا، ونزوله واستواؤه ليس كنزولنا واستوائنا...

3. في نفيهم العلو:

من شُبه الأشاعرة في نفي العلو أنه يلزم منه أن يكون الله مركبا، منقسما، ذا قدر: ويتم إلزامهم في ذلك بإثباتهم للصفات فيقال: "وإذا جاز أن يقولوا: إن الموصوف الذي له صفات متعددة هو واحد غير متكثر ولا مركب ولا ينقسم، جاز أيضًا أن يقال: إن الذي له قدر هو واحد غير متكثر ولا مركب ولا ينقسم، وإن كان في الموضعين يمكن أن يشار إلى شيء منه، ولا يكون المشار إليه هو عين الآخر".

ويمكن إلزام الأشاعرة أيضًا في إثبات علو الله وقيامه بنفسه بما أثبتوه أيضًا من الصفات التي لا يجعلونها أعراضًا وينكرون على من ألزمهم بذلك فكذلك يقال لهم: إذا ثبت أن الله -تبارك تعالى- بائن من خلقه قائم بنفسه لا يلزم أن يكون جسما مركبا.

ليقول شيخ الإسلام ابن تيمية في سياق ذلك: "فيقال: إذا كان القائم بغيره من الحياة والعلم والقدرة، وإن شارك سائر الصفات في هذه الخصائص ولم يكن عندك عرضًا، فكذلك القائم بنفسه وإن شارك غيره من القائمين بأنفسهم فيما ذكرته، لم يجب أن يكون جسمًا مركبًا منقسمًا، ولا فرق بين البابين بحال؛ فإن المعلوم من القائم بنفسه أنه جسم، ومن القائم بغيره أنه عرض، وأن القائم بنفسه لا بد أن يتميز منه شيء عن شيء، والقائم بغيره لا بد أن يحتاج إلى محله، فإذا أثبت قائمًا بغيره يخالف ما علم من حال القائم بنفسه في ذلك، فكذلك لزمه أن يثبت قائمًا بنفسه يخالف ما علم من حال القائمين بأنفسهم".

ومثل ذلك ما يقال من أن اختصاص الله تعالى بالوصف كاختصاصه بالقدر، فكيف يفرق بينهما من ينكر العلو والاستواء لاستلزامه القدر.

**المراجع والمصادر:**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**